



”ملف: ندوة ”تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة

الدوحة - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري

عبد المجيد عطار

ملف ندوة "تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة":

انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري – عبد المجيد عطار

سلسلة: ملفات

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص. ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

org.dohainstitute.www

1	مقدمة
1	العوامل المحددة لسعر النفط وتطور السوق
1	1. تطورات العرض
2	2. تغير الطلب وتطوره
3	أسباب انخفاض أسعار النفط
4	تطور إنتاج النفط والصادرات الجزائرية
5	تطور التوازنات وآثارها بالنسبة إلى اقتصاد الجزائر
6	العواقب بالنسبة إلى السياسات وبرامج التنمية
8	خلاصة

انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري

عبد المجيد عطار*

مقدمة

أولاً، أريد أن أشكر بصفة خاصة، للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات دعوته إياي إلى هذه الندوة المهمة بالنسبة إلى الوضع الاقتصادي الذي يؤثر، على نحو خاص، في البلدان التي يعتمد اقتصادها إلى حد كبير على إنتاج المحروقات ووارداتها. وقد اقترح المركز العربي، في مقدمة تأطيره للنقاش، سؤالين رئيسيين. ونريد التطرق في البداية إلى الوضع العام الذي يخص السوق النفطية قبل الحديث عن الوضع في الجزائر.

العوامل المحددة لسعر النفط وتطور السوق

ربما كانت لكل منّا فكرة واضحة عن العوامل الأساسية المحددة لسعر النفط، استناداً إلى عاملي العرض والطلب. ولكن سعر النفط لم يعد يتغير بالطرائق نفسها، وصارت تؤثر فيه عوامل جديدة، بالنظر إلى إحداث تغييرات عميقة في سوق الطاقة العالمية في جميع أنحاء العالم، ويتضح ذلك في ما يلي:

1. تطورات العرض

إنّ تطورات العرض ليست في الناحية الكمية فحسب، بل هي متعلّقة أيضاً بتنوع جغرافي مع منتجين جدّ أو طاقات إنتاجية. ومن هذه الناحية، لدينا ثلاث فئات جديدة، هي:

*مستشار دولي، ورئيس مدير عام لشركة سوناطراك سابقاً، ووزير سابق للموارد المائية.

- الفئة الأولى: تتمثل هذه الفئة بالدول المنتجة بالفعل، وبالدول التي زادت قدرتها على الإنتاج، تماشيًا مع الطلب طوال العقد الماضي (كثيرًا ما يكون الأمر متعلقًا بارتفاع السعر). وهذه الدول هي دول الخليج، وروسيا، والبرازيل، والمكسيك،... إلخ.
- الفئة الثانية: تتكون من الدول المنتجة التي تتطلب المزيد من الموارد المالية، وهي تعتمد على نحو كبير على عائدات النفط، وهذه الدول هي العراق، وإيران، وليبيا، والجزائر، ونيجيريا، وفنزويلا، وغيرها. والملاحظ أنّ عدم الاستقرار الجيوسياسي فقط هو الذي أثر في حصة هذه الدول من الإنتاج، ولكنّ الزيادة المتوقعة في ليبيا، وإيران، والعراق، بفائض يراوح ما بين مليونين وثلاثة ملايين برميل يوميًا عام 2016 أدت إلى آثار سلبية جدًا في السوق النفطية.
- الفئة الثالثة: تتكون من منتجي النفط والغاز الطبيعي الجدد، وهو الإنتاج الذي أثر في توازن سوق الطاقة من خلال استهلاك جزء من إنتاجهم الخاص، أو من خلال وضعه في السوق؛ كإنتاج النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، وساهم ذلك كثيرًا في خفض استيراداتها وتراجع سعر البرميل في الأسواق الدولية، وهي الآن أكبر منتج للنفط، وقريبًا ستصبح مصدرًا للغاز الطبيعي.

2. تغير الطلب وتطوره

لقد تغير الطلب وتطور بصفة مختلفة تمامًا عما كان عليه من قبل، وهذا الأمر يتوقف على العوامل العادية التي تغيرت أو أصبحت جديدة كليًا، وهي تتضح في ما يلي:

- العامل الأول: هو الزيادة المنطقية والطبيعية في استهلاك الطاقة أو الطلب من جميع البلدان، بما فيها البلدان المنتجة والمصدرة (دول الخليج، وروسيا، والولايات المتحدة)، وبخاصة البلدان الناشئة (الهند والصين) ولكن هذه الزيادة منخفضة نسبيًا خلال العشرية الماضية.
- العامل الثاني: هو الأكثر أهمية على مدى العقد الماضي، وهو متمثل بأنّ الانكماش الاقتصادي العالمي أدّى إلى انخفاض كبير في نمو الطلب العالمي.

- العامل الثالث: يرتبط بالركود الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي الذي أدى إلى انخفاض كبير في الاستهلاك من جهة، وتطوير الطاقات المتجددة من جهة أخرى. ولقد قُدِّر هذا العامل بتقل كبير في البلدان الأكثر استهلاكاً واستيراداً (أوروبا والولايات المتحدة).
 - العامل الرابع: يرتبط برغبة كبار المستهلكين والمستوردين في ضمان اكتفاءهم الذاتي والحدّ من تعرضهم للآزمات السياسية في المناطق المنتجة؛ إذ أدّى ذلك إلى الحدّ من الواردات، وإلى تطوير المحروقات غير التقليدية في الولايات المتحدة منذ عشرة أعوام؛ بفضل التقدم التكنولوجي الذي خفض سعر الإنتاج في الولايات المتحدة وكندا على نحو يراوح بين 40 و50%.
- يمكن القول إنّ النفط لن يصبح سلعةً عاديةً فحسب، وإنّّه لا يزال ضرورياً مع الغاز الطبيعي أعواماً طويلة؛ لأنّ السوق المتوافر فيها حالياً لم تعدّ تعتمد على المنتجين المصدرين، بل صارت تخضع للعوامل الجديدة التي تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين.

أسباب انخفاض أسعار النفط

إنّ الأسباب التقنية والاقتصادية للانخفاض الحادّ في أسعار النفط في رأيي هي العوامل التي ذكرناها سابقاً، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

- فائض العرض من جميع المنتجين، وهو، حالياً لا يقلّ عن مليوني برميل يومياً، ويمكن أن يصل إلى 4 ملايين برميل في اليوم عام 2016.
- التباطؤ في الطلب خصوصاً في الأسواق الآسيوية التي تعدّ إلى حدّ الآن المحرك الحقيقي للنموّ العالمي.
- التباطؤ في الاقتصاد العالمي، بمعدل نموّ ربما لا يصل حتى إلى 3% وزيادة كبيرة في قيمة الدولار. وحتى انخفاض أسعار النفط بـ 50% إلى حدّ الآن لم يؤدّ إلى تراجع الطلب، وهو ما يثبت أنّ العامل الاقتصادي، الآن، هو السائد.

هناك أيضاً العوامل السياسية التي ساهمت في تفاقم انخفاض الأسعار، أو في استمرار الانخفاض في الوقت نفسه. ولكن هذه العوامل ترتبط في المقام الأول بعوامل اقتصادية، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بمواجهة منتجين جدّد من النفط والغاز الصخري للحفاظ على حصتهم في السوق. وإنّ الضغوط على إيران وروسيا، بحسب رأينا،

ليست عاملاً أساسياً، ولكنها ساعدت على توسيع نطاق عدم استقرار السوق وعدم وجود رؤية بشأن تطوره أو مدته. لذا، يبدو أنّ شروط زيادة أسعار النفط هي:

- الانتعاش في الاستهلاك والنمو الاقتصادي العالمي عام 2016؛ وذلك بفضل السعر الحالي للنفط، وانخفاض إنتاج النفط والغاز الصخري بنحو 50%؛ لأنّ الأسعار الحالية لم تعد قادرة على دعم تكاليف الإنتاج.
- الاتفاق بين الدول المنتجة في الأوبك وخارجها حتى لو كان ذلك إجراءات رمزية لاستقرار الأسعار ومنع تدهورها مرةً أخرى.
- الاتفاق بين دول الأوبك لمواجهة التأثيرات الممكنة والتكيف معها بشأن زيادة الإنتاج من إيران، والعراق، وليبيا.

استناداً إلى ما تقدّم ذكره، نطرح السؤال: هل ستحصل شروط ارتفاع أسعار النفط الآن أو في وقت لاحق؟ من الصعب حقاً أن نقدم جواباً على المدى القصير، ولكن يمكن القول إنّ هذا الافتراض يشتمل على معنى مفاده أنّ الموارد الطاقية الضرورية للتنمية الاقتصادية العالمية لا تزال تأتي طوال عقود أخرى على المحروقات. فالاحتياطات تنضب شيئاً فشيئاً، ولكنها لا تزال متوافرة، ولكن يتمّ حالياً تغيير في توزيعها الجغرافي، وفي أسواقها. ونحن نعيش اليوم توازناً جديداً في ميدان الطاقة بدأ يُرسخ منذ سنين، غير أنه لن يمنع أسعار النفط من العودة إلى مستوى معقول في المدى المتوسط. فما هي الإجراءات المتخذة، أو التي ستؤخذ من البلدان المنتجة للنفط في مواجهة هذه الوضعية؟

تطور إنتاج النفط والصادرات الجزائرية¹

بلغت احتياطات الجزائر عام 2014، 2500 مليون طن من النفط السائل المكافئ، منها 56% احتياطات ثابتة، و4500 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، منها 60% احتياطات ثابتة. أمّا بقية الاحتياطات، فهي من النوع المحتمل والممكن.

¹ انظر الجدول (1).

وقد بدأ انخفاض إنتاج النفط والغاز منذ عام 2007، مع انتعاش طفيف في الفترة 2014 - 2015 كما هو مخطط له. فخلال عام 2014، وصل الإنتاج الأولي الإجمالي إلى 195 مليون طن من النفط المكافئ، صُدّر منه 102.7 مليون طن، واستُهلك منه 47.3 مليون طن في السوق الداخلية، والفرق هو استهلاك المنشآت النفطية وإعادة ضخّ الغاز الطبيعي لتحسين استرجاع المحروقات السائلة والمحافظة على الضغط في الحقول.

وقد بلغ إنتاج المحروقات السائلة 1.4 مليون برميل يومياً عام 2014، منها 1.1 مليون برميل في اليوم من النفط الخام. ووصل الإنتاج الإجمالي للمحروقات السائلة إلى 77.1 مليون طن سنوياً، صُدّر منها 35.7 مليون طن؛ أي ما يعادل 46.3%؛ إذ يستهلك الفرق في السوق المحليّة وقوداً، وموارد طاقة، أو موادّ خام في الصناعات البتروكيمياوية.

نلاحظ كذلك أنّ الإنتاج الإجمالي للغاز الطبيعي انخفض منذ عام 2007 وبدأ يستقرّ عام 2014، ولكنه لا يزال بعيداً من الرقم القياسي لسنة 2007؛ إذ وصل الإنتاج خلال عام 2014 إلى 131 مليار متر مكعب، استُهلك منه ذاتياً في الحقول أو المنشآت 45 مليار متر مكعب، و35 مليار متر مكعب في السوق الداخلية، وصُدّر منه 48 مليار متر مكعب.

وتمثّل إيرادات الصادرات الجزائرية من النفط والغاز نحو 98% من جملة الإيرادات، وهي تغطي أغلبية الواردات، وقد عرفت إيراداتها انخفاضاً طفيفاً بين عامي 2012 و2013 بسبب انخفاض قيمة الصادرات النفطية، في حين عرفت انخفاضاً كبيراً عام 2014 بسبب تدنّي أسعار النفط. ومن المحتمل أن يبلغ هذا الانخفاض 40% عام 2015، وأن يؤثّر تأثيراً كبيراً في أرصدة الميزانية الجزائرية.

تطور التوازنات وآثارها بالنسبة إلى اقتصاد الجزائر

خلال عام 2014، كانت عائدات التصدير 61.1 مليار دولار؛ أي بانخفاض يبلغ نحو 9%، مقارنةً بعام 2013، وهي تساوي 27% من الناتج المحليّ الإجمالي، ولم تعد تغطّي كلّ الاستيرادات التي وصلت إلى 69.4 مليار دولار. ومن المقرر أن تصل عائدات التصدير إلى 38 مليار دولار عام 2015، وهو ما يمثّل 17% من الناتج المحليّ الإجمالي. لذا، لن تتمّ تغطية أكثر من 60% من الاستيرادات الإجمالية؛ أي 50 مليار دولار.

وقد ظلّت ميزانية التسيير والتجهيز مستقرّةً عند نحو 90 مليار دولار؛ أي 40% من الناتج المحليّ الإجمالي. أمّا الإيرادات العادية، فقد انخفضت انخفاضاً طفيفاً بين عامي 2013 و2014، وهي تغطي أقلّ من 50% من نفقات التسيير منذ عام 1990، وربما يصل عجز الميزانية، بحسب التقديرات، إلى 18% من الناتج المحليّ الإجمالي سنة 2015، بعد أن كان 21% سنة 2014.

لقد ارتفع عجز الميزانية التجارية، مقارنةً بالناتج المحليّ الإجمالي من -4.4% عام 2012 إلى -7.1% عام 2014، مع توقعات بلوغه -12.1% عام 2015. ويجرى تمويل العجز في الخزينة العمومية منذ عام 2006 من صندوق ضبط الإيرادات، استناداً إلى فائض صادرات النفط عندما كان سعر البرميل مرتفعاً جداً. ولكن بالنظر إلى ارتفاع الاستيرادات وعجز الميزانية سنةً بعد سنة، شهد هذا الصندوق انخفاضاً بلغ نحو 40% عام 2014، مقارنةً بعام 2012؛ أي من 75 مليار دولار إلى 45 مليار دولار.

ينبغي أن نشير إلى أنّ احتياطات الصرف بلغت 194 مليار دولار عام 2013 بفضل سداد كامل الديون الخارجية للجزائر عام 2004، ثمّ إنها تراجعت إلى 179 مليار دولار عام 2014، وربما ستبلغ 160 مليار عام 2015. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى انخفاض سعر برميل النفط وتأثيره السلبيّ في الاقتصاد الجزائريّ من جزاء ارتفاع الدولار خلال الفترة 2014 - 2015؛ ما أدّى إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائريّ بنحو 25%.

العواقب بالنسبة إلى السياسات وبرامج التنمية²

يمكن القول إنّ الجزائر دولة تستهلك أكثر ممّا تنتج وإنّ اقتصادها يعتمد كلياً على النفط والغاز، وإنها عرفت انخفاضاً في الإيرادات من صادرات المحروقات عام 2014، لم تتوقّعه الحكومة الجزائرية، مع تأثير قليل في سياسات التنمية. وفي عام 2015 أدّى الأمر بالفعل إلى فقدانها نحو 40% من الإيرادات المتوقعة، والتوقعات نفسها تبقى قائمةً بالنسبة إلى عام 2016 إن بقي سعر النفط على ما هو عليه. لذا يمكن القول إنّ الأمر يتعلّق بـ "صدمة" تؤدّي إلى الحاجة إلى تغيير سياسات التنمية، وإلى برنامج تقشّف عاجل. وينبغي التذكير بأنّ الجزائر في ضوء هذه الأزمة التي يمكن أن تستمرّ تتّصف بالخصائص التالية:

² انظر الجداول: (2) و(3) و(4).

- يأتي ناتجها المحلي الإجمالي بنحو 27% من عائدات النفط، و20% من خلال الخدمات التجارية، و18% من الإدارة العمومية، و10% من الزراعة، و5% فقط من الصناعة.
- يبلغ معدل التضخم فيها حالياً 5.3%.
- أصبح عدد سكانها نحو 40 مليون نسمة، وسيصل إلى 50 مليون عام 2030.
- يبلغ عدد سكانها الناشطين نحو 12 مليون نسمة، بينهم 58% في التجارة والخدمات (من بينهم 59% في القطاع غير المسجل أو السوق الموازية)، و17% في قطاع البناء والأشغال العمومية، و11% في الزراعة، و14% فقط في الصناعة.
- يراوح معدل البطالة بين 10 و11%، ولكنه يتّصف، إلى حدّ كبير، بعدم الاستقرار (وظائف اجتماعية مؤقتة ذات إنتاجية منخفضة جداً)، ويُقدّر هذا المعدل بنحو 25% بين الشباب الجامعيين.
- بلغ استهلاك الطاقة 45 مليون طنّ نفط مكافئ، ويزداد هذا الاستهلاك سنوياً نحو 5.4% سنوياً من النفط الخام، و8% من الوقود، و7% من الغاز الطبيعي، و12% من الكهرباء. وتستورد الجزائر حالياً بين 2 و2.5 مليون طن من منتجات النفط سنوياً؛ أي ما تراوح تكلفته بين 3 و5 مليارات دولار، ولا سيما الوقود لتعويض الاستهلاك المحلي.
- سيصل الدعم المباشر للميزانية عام 2016 إلى 12.4 مليار دولار، منه 4.7 لفائدة السكان، و4.5 للأسرة والمواد الضرورية، و3.2 بالنسبة إلى الصحة.
- سيبلغ الدعم غير المدرج في الميزانية وغير المباشر نحو 15.3 مليار دولار عام 2016؛ وذلك في ميدان الطاقة أساساً (الوقود، والغاز الطبيعي، والكهرباء).
- تمكّن صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية عامي 2014 و2015 من تلبية حاجات الميزانية وبرامجها، ولكن بحلول عام 2016 قد يكون التوازن غير كافٍ، وربما يتمّ اللجوء إلى احتياطات الصرف التي يمكن أن تغطي 35 شهراً من الاستيراد. لذا، نتساءل إن كان يجب أن نكون راضين اعتماداً على هذه الاحتياطات، مع أمل ارتفاع في سعر برميل النفط أو إن كان يجب الاتجاه - الآن - إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة، من خلال ما يلي:
- أخذ إجراءات وقائية، آخذين في الحسبان، أولاً، ببرامج التطوير والدعم والإعانات التي جرت برمجتها فعلياً في المجالات الاجتماعية التي تعدّ حيويةً بالنسبة إلى السلام والأمن الاجتماعي في البلاد.

- اغتنام هذه الفرصة، من ناحية أخرى، للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة قد تؤدي تدريجياً إلى تحرير الاقتصاد من الاعتماد على النفط.
- لقد قررت الحكومة بشأن ميزانيتها لعام 2016 التوجه إلى ترشيد النفقات مع انخفاض قليل يبلغ -9%؛ أي 77 مليار دولار، ومع انخفاض مقداره -3.3% في ميزانية التشغيل، و-16% في التجهيز. ويتطلب هذا الاختيار اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي من المتوقع أن يكون في نهاية عام 2015 نحو 30 مليار دولار. ويستند هذا الاختيار إلى قرار الحفاظ على الاستثمارات العامة المهمة في البنية التحتية، بما في ذلك تلك التي انطلقت بالفعل، واستمرار جميع البرامج الاجتماعية والدعم بما في ذلك العمل، وانخفاض الواردات خلال منح التراخيص المختلفة، وخفض إنفاق الإدارة، ورفع قليل لبعض الضرائب.

خلاصة

يمكن أن نستنتج أنّ الجزائر ظلّت حتى الآن قادرةً على مقاومة الانخفاض في عائدات النفط من خلال مستويات الديون المنخفضة جداً، بفضل وجود صندوق ضبط الإيرادات، واحتياطات صرف متميزة تغطّي حاجاتها نحو 35 شهراً. وربما ستظلّ تواجه هذا الوضع في العامين 2016 و2017 إن بقيت أسعار النفط عند المستوى نفسه، ولكن سيتمّ خفض قدرتها بسرعة خلال عام 2018، إلا في حال استقرار سعر البرميل من النفط في حدود 90 دولاراً، وهو أمر يجعلني غير متفائل. ويبدو أنّ التدابير الواردة في الميزانية عام 2016 غير كافية في هذه الحال على الأقل؛ وذلك للأسباب التالية:

- عدم اليقين بشأن أسعار النفط.
- الزيادة الكبيرة في الاستهلاك الوطني للطاقة، منه 70% لفائدة للاستهلاك المنزلي، والنقل، وغير ذلك من الاستهلاك، من دون إنتاج قيمة مضافة، و30% فقط في الصناعة. وسيعرف هذا الاستهلاك تزايداً، وسيؤدي إلى تراجع الصادرات، إن لم تكن هناك سياسة طاقية تهدف إلى الحدّ منه، وإلى تنويع طبيعته من خلال الطاقات المتجددة.
- التخفيف: يتطلب هذا الأمر أن يتمّ التوجّه إلى من هم في حاجة إلى التخفيف حقاً.

- انعدام إستراتيجية شاملة لضمان تطوير إنتاج ثروات جديدة في الصناعة، والزراعة، والخدمات؛ وذلك في أقرب وقتٍ.

توجد بعض الإشارات الإيجابية من خلال التزامات الحكومة الأخيرة، وخصوصًا في ما يتعلق بإصلاح آلاف المؤسسات العمومية التي يغلب العجز على أكثرها. لكنّ هذا الأمر يظلّ غير كافٍ؛ لأنه يلزم كذلك إطلاق ورشات كبيرة تهدف إلى تنظيم تحسينٍ لمحيط الأعمال، بما في ذلك الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ورفع القيود البيروقراطية التي كانت دائمًا محلّ احتجاج من المستثمرين الوطنيين والأجانب.

الجدول (1) البيانات التقنية في قطاع المحروقات الجزائري

ملاحظات ومعدل النمو 2016 - 2015	2015 (التوقعات)	2014	2013	2012	وحدة القياس	البيان
%4.6+	206 (40% بالمشاركة*)	195	187	194	مليون طن مكافئ نفط	الإنتاج الإجمالي الأولي (النفط، والمكثفات وCondensat، والغاز، وغاز النفط السائل LPG)
%4+	156	150	145	150	مليون طن مكافئ نفط	الإنتاج المسوق (النفط، والمكثفات، والغاز، وغاز النفط السائل)
%5+	49	47.3	45.3	43	مليون طن مكافئ نفط	الاستهلاك الوطني (النفط، والمكثفات، والغاز، وغاز النفط السائل)
%4+	107	102.7	100.1	107	مليون طن مكافئ نفط	التصدير (النفط، والمكثفات، والغاز، وغاز النفط السائل)
%4+	53 (47% بالمشاركة)	50.7	49.4	50.9	مليون طن	إنتاج النفط الخام
	26	25	23.4	31.9	مليون طن	تصدير النفط الخام
%4+	10.6 بالمشاركة: 23%	10.2	8.8	9.5	مليون طن	إنتاج المكثفات
	5.6	5.4	5.4	5.1	مليون طن	تصدير المكثفات
%4+	8.5 (2.1% بالمشاركة)	8.2	6.7	6.8	مليون طن	إنتاج غاز النفط السائل من الحقول
	8.2	8.2	7.2	7.4	مليون طن	إنتاج غاز النفط السائل من المصفاة
	5.6	5,3	5,3	5,5	مليون طن	تصدير غاز النفط السائل
%4+	136 (21% بالمشاركة)	131	127.2	132.5	مليار متر مكعب	الغاز الطبيعي (الإنتاج الإجمالي)

ندوة «تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة»

الدوحة - 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

		46	45	46.5	48.6	مليار متر مكعب	الاستهلاك الذاتي من الغاز الطبيعي (إعادة حقن الغاز في الحقول للمحافظة على الضغط واسترجاع السيول)
	4+%	40	35	33.4	32.1	مليار متر مكعب	الاستهلاك الوطني من الغاز الطبيعي (السوق الداخلية)
	4+%	50	48	47.3	51.8	مليار متر مكعب	إجمالي صادرات الغاز الطبيعي
		18	18	14.6	14.5		منه غاز مميع LNG
		26	26	24.3	23.6	مليون طن	التصفية (النفط الخام المكرر)
		13	13	12.8	12.4		تصدير منتجات نفطية مكررة (وقود وزيوت.. إلخ)
	حتى (أيلول/ سبتمبر)	1.17	2	2.3	2.4	مليون طن	كمية استيراد المواد النفطية المكررة (وقود وزيوت.. إلخ)
		1.5	3	4	5	مليار دولار	قيمة استيراد المواد النفطية (وقود وزيوت.. إلخ)
		15	15	13.8	13.6	مليون طن	الاستهلاك الوطني: مواد نفطية (وقود وزيوت.. إلخ)
		55	91.5	109	110.7	دولار أمريكي	سعر برميل الصادرات من النفط الخام
	36 (توقع عام 2016) حتى تشرين الأول/ أكتوبر)	30.3	58.3	63.5	70.6	مليار دولار	قيمة مجموع صادرات المحروقات (نفط، غاز.. إلخ)
	3 (توقع عام 2016)	1.7	2.8	2.2	2.1	مليار دولار	صادرات خارج المحروقات (مواد غير نفطية)
	40 (توقع عام 2016)	50	69.4	65.8	62.7	مليار دولار	مجموع الاستيراد

* تعني "المشاركة" أن نسبة من الإنتاج تأتي من حقول تحت الشراكة بين الشركة الوطنية وشركاء أجنبية (شركات نفط أو غاز).

المصدر: قانون الميزانية 2015 ومشروع 2016، الديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، تقرير سوناطراك 2014، الجزائر.

الجدول (2)

البيانات الاقتصادية في الجزائر

ملاحظات	2015 (التوقعات)	2014	2013	2012	وحدة القياس	البيان
	186	217	204	204	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي
	4603	5494	5449	5449	دولار أمريكي	وسطى حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
	2.6	3.8	3.3	3.3	%	نسبة النمو
	171	27	35	35	%	نسبة قطاع المحروقات/ الناتج المحلي الإجمالي
(توقع عام 2016) 77	50	47.3	49	49	مليار دولار	إيرادات الميزانية السنوية
تراجع بمعدل 9%	84	93	91	91	مليار دولار	نفقات الموازنة السنوية
	18.3	21	20.5	20.5	%	عجز الموازنة/ الناتج المحلي الإجمالي
(توقع عام 2015) 48	50	54	62	62	مليار دولار	نفقات التشغيل
(توقع عام 2016) 32	34	39	29	29	مليار دولار	نفقات التجهيز
(توقع عام 2016) 18	30	45	75	75	مليار دولار	صندوق ضبط الإيرادات
(توقع عام 2016) 130	150	179	191	191	مليار دولار	احتياطات الصرف
	4	3.7	3.7	3.7	مليار دولار	الديون الخارجية
	14	14	16.5	16.5	مليار دولار	الديون الداخلية
	5.3 (سبتمبر 2015)	3.5	8.9	8.9	%	معدل التضخم
	12.1	7.1	4.4	4.4	%	عجز الميزانية/ الناتج المحلي الإجمالي
	40.4	39.5	37.9	37.9	مليون نسمة	عدد السكان
	11.7	11.5	11.2	11.2	مليون نسمة	عدد السكان الناشطين
(توقع عام 2016) 11.9	11.8	10.6	11	11	%	معدل البطالة

المصدر: قانون الميزانية 2015 ومشروع 2016، الديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، تقرير سوناطراك 2014، الجزائر.

الجدول (3)

نوعية التشغيل عام 2013

ملاحظات	التجارة	الزراعة	الصناعة	الأشغال العمومية
نسبة التشغيل غير المسجل (القطاع الموازي): %50	%61.4	%9.5	%12.5	%16.5
نسبة التشغيل في القطاع الخاص: %59				

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر.

الجدول (4)

الدعم المتوقع عام 2016

المجموع	غير مباشر في الطاقة (وقود، وغاز، وكهرباء)	الصحة	العائلة والمواد الأساسية	السكن	القطاع
27.7	15.3	3.2	4.5	4.7	مليار دولار

المصدر: قانون الميزانية 2015 ومشروع 2016، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر.